الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير**
قسم: العلوم التجارية **فرع: التجارة الدولية**
رقم: ..... **تخصص: مالية وتجارة دولية**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
بوصلاح جويدة .

تحت عنوان:

أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة الدولية

دراسة حالة الاتحاد الأوربي 2011-2021

لجنة المناقشة:

د. فـريد مصطفى	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. شـــوبار إلياس	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. .بـوبعاية حسان	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

شكر وعرفان

قال تعالى: (وإن شكرتم لأزيدنكم)

الحمد لله الذي تتم به الصالحات، وأشكره وأثني عليه الثناء كله على ما أعطاه لي من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر وفائق التقدير للأستاذ المشرف شوبار إلياس، على تحمله معي عبئ هذا العمل، وعلى نصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأخي باسم وللأستاذ قشي رابح اللذان كانا سندا لي، ولكل أساتذة العلوم التجارية بجامعة المسيلة.

بوصلاح جويجاة

الإهداء

أهدي عملي المتواضع إلى من أوصاني الله بهما خيرا،

إلى أول من نطق به لساني أمي التي كانت سندا لي في الحياة.

إلى روح أبي الطاهرة.

إلى إخوتي: باسم، نور الدين، الطيب.

إلى أخواتي: فتيحة، كميليا، نسيمة، سعيدة، سهام.

إلى أبناء إخوتي وأخواتي.

إلى الأستاذ قشي رابح وإلى جميع الأهل والأقارب.

إلى جميع طلبة ماستر مالية وتجارة دولية دفعة 2022/2012

يوصلح جويحة

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

إهداء .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول .....

فهرس الأشكال .....

مقدمة ..... أ -ج

... الفصل الأول: الإطار العام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية .

تمهيد 07

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي 08

المطلب الاول: مفهوم التكامل الاقتصادي 08

المطلب الثاني: مقومات ومراحل التكامل الاقتصادي 10

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي 15

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية 17

المطلب الاول: معنى الإقليمية .....17.

المطلب الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية 18

المطلب الثالث: أهداف التكتلات الاقتصادية 18

المبحث الثالث: التجارة الدولية 19

المطلب الاول: مفهوم التجارة الدولية 19

المطلب الثاني: النظريات المفسّرة للتجارة الدولية 20

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية 25

خلاصة الفصل 26

الفصل الثاني: تأثير الاتحاد الأوربي على التجارة الدولية .

تمهيد 28

المبحث الأول: الإطار النظري للاتحاد الأوربي 29

المطلب الاول: ماهية الاتحاد الأوربي 29

المطلب الثاني: نشأت وتطور الاتحاد الأوربي 30
المطلب الثالث: أهداف الاتحاد الأوربي 32
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتجارة الاتحاد الأوربي البينية والدولية 33
المطلب الاول: تجارة السلع داخل الاتحاد الأوربي من قبل الدول الأعضاء 33
المطلب الثاني: التجارة بين الاتحاد الأوربي والعالم 37
المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاتحاد الأوربي والعالم (2020/2011) 42
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي الوافد 42
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الخارجية 44
خلاصة الفصل 46
خاتمة 47
قائمة الملاحق..... 49
قائمة المصادر والمراجع 51

فهـــــرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1- أ)	صادرات البضائع إلى الدول الأعضاء الأخرى 2021 (مليار يورو)	33
(2- أ)	صادرات البضائع إلى الدول الأعضاء الأخرى 2021 (مليار يورو)	34
(2)	شركاء الاتحاد الأوربي الرئيسيون لصادرات السلع من قبل الدول الأعضاء 2021 (الحصة من إجمالي صادرات السلع داخل الاتحاد الأوربي)	36
(3)	صادرات وواردت الاتحاد الأوربي ما بين 2011 و 2021	38
(4)	حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين من صادرات الاتحاد الأوربي 2021-2011	39
(5)	حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين من واردات الاتحاد الأوربي 2021-2011	40
(6)	الميزان التجاري للشركاء التجاريين الرئيسيين مع الاتحاد الأوربي 2021-2011	41
(7)	الاستثمار الأجنبي الوافد للاتحاد الأوربي	43
(8)	الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الخارجة	45

فهرس الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	صادرات السلع إلى الدول الأعضاء الأخرى،2002، 2021 (مليار يورو ونسبة مئوية)	35
(2)	صادرات وواردت الاتحاد الأوربي ما بين 2011 و 2021	37
(3)	الاستثمار الأجنبي الوافد للاتحاد الأوربي خلال الفترة (2020/2011)	42
(4)	الاستثمار الأجنبي الخارج للاتحاد الأوربي (2020/2011)	44

مقـــدمة

مقدمة

ظاهرة التكتلات الاقتصادية، ليست ظاهرة جديدة، بل تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة، كنتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشائها و الدخول فيها، التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين، وارتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالميا، سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية، من سمات النظام الاقتصادي المعولم.

وتعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي الخاص بإعادة جدول الديون، ومهما تباينت الدوافع، فإن بروز التكتلات الاقتصادية بهذا الزخم، يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها، في مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي.

وفي ظل التكتلات الاقتصادية، أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية، بعد أن ضم أنماطا ودرجات مختلفة من التكتلات، على رأسها الاتحاد الأوربي، الذي يشكل نموذجا متطورا للتكتل الاقتصادي، يليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، ورابطة الآسيان، مرورا بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية، الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي، وانتهاءً بمنطقة التجارة الحرة العربية التي تأتي في أدنى درجات التعاون الاقتصادي.

اشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المكاسب التي يتيحها الاتحاد الأوربي للدول الأعضاء؟
- هل يعد التوجه الاقتصادي للاتحاد الأوربي توجها اقليميا أم دوليا؟
- ما مدى تأثير وباء كورونا على حركة التجارة الدولية؟

فرضيات الدراسة:

- يعمل الاتحاد الأوربي على تقسيم العمل بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيه، مما يجعلها تتخصص أكثر، وهذا يساهم في حجم المبادلات التجارية البينية والدولية.
- يعتبر التوجه التجاري للاتحاد الأوربي توجها إقليميا ودوليا.
- أثر وباء كورونا على حركة التجارة الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

- ميل الطالبة إلى البحث والدراسة في مجال التجارة الدولية.
- الموضوع يتناسب مع التخصص.

الدوافع الموضوعية:

- معرفة مدى تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية.
- إن اختيار الاتحاد الأوربي كدراسة حالة، يرجع إلى كون هذا التكتل من أنجح التكتلات جعلت منه محورا هاما في التجارة الدولية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز تأثير ظاهرة التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية.
- أهم المكاسب التي يحققها الاتحاد الأوربي للدول الأعضاء فيه.

أهمية البحث:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة، كون التجارة الدولية، أحد ركائز الاقتصاد الدولي، وأداة مهمة في تحقيق الرفاهية للدول، حيث أن قيام أي تكتل بين الدول يقوم على تحرير التجارة البينية من أجل تعظيم مكاسبها.

منهج وأدوات البحث:

من أجل الاجابة على الإشكالية، واختيار مدى صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي في الحديث عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية، والمنهج التاريخي في الحديث عن نشأة وتطور الاتحاد الأوربي، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الحديث عن العلاقة بين التكتلات والتجارة الدولية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021.
- **الحدود المكانية:** تم حصر التجارة التطبيقية بشكل خاص الاتحاد الأوربي.

صعوبة الدراسة: تتمثل في:

- تضارب الإحصاءات بين التقارير الصادرة غن المنظمات الدولية.

هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى:

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية، وهذا من خلال ثلاثة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول مفهوم التكامل الاقتصادي، مقوماته، مراحله، مزاياه ومعوقاته، بينما تضمن المبحث الثاني معنى الإقليمية والتكتلات الاقتصادية وأهدافها، فيما تناول المبحث الثالث التجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها وأهميتها.

الفصل الثاني: تأثير الاتحاد الأوربي على التجارة الدولية، من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية الاتحاد الأوربي، نشأته، تطوره، وأهدافه، بينما المبحث الثاني تناول دراسة تطبيقية لتجارة الاتحاد الأوربي البينية والدولية، أما المبحث الثالث فتناول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاتحاد الأوربي والعالم.

الفصل الأول

الإطار العام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تمهيد:

شهد العالم منذ فترة، لجوء العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية الاقليمية وغير الاقليمية، بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية، وهناك العديد من الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، فهناك الأهداف الاقتصادية، وهناك أيضا الأهداف السياسية، كما تلجأ الدول لهده التكتلات لمحاولة تجنب الآثار السلبية للعولمة.

وسنتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية، بالإضافة إلى التجارة الدولية.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي

إن البحث في مفهوم التكامل الاقتصادي يقتضي التطرق لماهيته وإيضاح مقوماته وأهدافه.

المطلب الاول: مفهوم التكامل الاقتصادي

ـ إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ويذهب آخرين الى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان، وجاء من يعرض أيضا ان مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي.[1]

ـ يعرف **بيلا بلاسا Bela Balassa** التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، بوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى الغاء التمييز بين الوحدات المنتمية الى دولة قومية مختلفة, وإذا نظرنا اليه على أنه حالة فإنه بالإمكان ان تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية

ـ أما الاقتصادي **ميردال** فيرى ان مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الانتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة , وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.[2]

ـ ويعرفه الدكتور **فؤاد أبوستيت** بأنه عبارة عن جميع الاجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر، لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية، وعناصر الانتاج فيما بينهما، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو.

[1] Bela Balassa,the theory of economic integration (condou;george allen and un win LTD. 1969).p.1.

[2] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، كلية الحقوق، طنجة، المغرب، الطبعة الأولى، 2011، ص66.

ويعرفه الدكتور الاقتصادي **محمد صابر عنتر** أن مفهوم التكامل؛ هو تحويل الاجزاء إلى كل أو تشكل كل واحد من أجزاء متعددة، ويعني مفهوم التكامل تشكيل اقتصاد غير قومي.[1]

كما ان جوهر التكامل الاقتصادي الاقليمي ينصرف الى ازالة كافة العقبات التي تحول دون انتقال جميع صور وأشكال العمالة ورأس المال والسلع والخدمات، مع الاخذ في الاعتبار أن هذه الخطوات ليست كافية وحدها، نظرا لأن التكامل الاقتصادي يتطلب إقامة مؤسسات تكاملية فوق القومية، وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة ي مجالات النقد والائتمان والتمويل والضرائب وغيرها. ويتحصل الهدف النهائي من كافة هذه الاجراءات، في تأكيد عدم وجود أو اختفاء كافة أشكال التمييز، بما فيه التمييز الجغرافي بين الدول الاعضاء في المنطقة التكاملية والذي يشكل عصب العملية التكاملية.[2]

ثانيا: دوافع التكامل الاقتصادي

إن دوافع تحقيق التكامل الاقتصادي تتعدد وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية (سياسية وأمنية)، وسوف نركز بالدرجة الأولى على الدافع الاقتصادية والتي تتمثل في:

1- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها، وتقوية مركزها التنافسي.

2- الاستفادة من اتساع حجم السوق بإنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الانتاج.

3- الرغبة في تنشيط المنافسة مما يسهم في تحسين الكفاءة وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية.

[1] محسن الندوي، مرجع سابق ، ص ص 69، 70

[2] د. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005، ص:31.

4- رغبة الدول المتكاملة خاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها، والاستفادة المتبادلة من مزاياها الانتاجية وتحريك عجلة التصنيع فيها.[1]

5- زيادة معدل النمو الاقتصادي حيث يسمح بتوفير امكانيات أكبر لاتساع الانتاج بحكم توسيعه للسوق

6- اسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنلوجية.

7- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدول وبين العالم الخارجي.[2]

المطلب الثاني: مقومات ومراحل التكامل الاقتصادي

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي

لتحقيق تكامل اقتصادي ناجح ينبغي توفر مجموعة من المقومات:

1- توفر الموارد الطبيعية: يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند اليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه، فبعض الدول تتوفر لديها امكانيات زراعية واسعة وامكانيات مالية وفيرة حيث يتاح لها زيادة الانتاج الزراعي وتطويره، في حين ان لدى بعض الدول ثروات معدنية يمكن ان تشكل أساسا لتطوير الصناعة وما الى ذلك.

2- توفر وسائل النقل والمواصلات: حيث أن توفر المواصلات يعتبر من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج، فان مدى التكامل وفعاليته تبقى محدودة طالما افتقدت الدول المتكاملة الى طرق ووسائل النقل بين الدول المتكاملة، سواء تعلق الامر بالنقل البري أو النقل البحري أو النقل الجوي.[3]

3- التخصص وتقسيم العمل: يحقق التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء عائدا يفوق ما كان يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل

[1] ابراهيم سالم ياسمينة، أ. يحي هاجر، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق، دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية، ص 12.

[2] محسن الندوي، مرجع سابق ص، 99،100.

[3] شيطر رائد منذر، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراية حالة البريكس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي- تخصص مالية وتجارة دولية- جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018/2017، ص 4.

الذي يفضي إلى وفرات الحجم الكبير، والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية، التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، ومما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل.[1]

4- **توفر اليد العاملة المدربة:** من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود اليد العاملة المؤهلة والمدربة، وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الانتاجية بطريقة فعالة باستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الانتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة، وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.

5- **الجوار الجغرافي:** حيث أن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة العمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية.[2]

ثانيا : درجات التكامل الاقتصادي

1- **منطقة التجارة الحرة:** وهي منطقة تقوم فيها الدول الاعضاء بإزالة العوائق التجارية فيما بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة بالنسبة الى الدول الاخرى، وبذلك توافق الدول الاعضاء على قواعد المنشأ، التي تقر أنه اذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم دون رسوم جمركية، أما اذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية، فهي عبارة عن اتحاد جمركي ناقص.[3]

2- **الاتحاد الجمركي:** إضافة الى الاجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة من الغاء للقيود والتعريفات الجمركية. يتم فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان

[1] - الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني ، التكامل العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، 17- 19 أفريل 2007، ص 318.

[2] - موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 262، 2000، ص65.

[3] - كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص 195.

الاعضاء في مواجهة بقية العالم، فتصبح كل الدول الاعضاء تتعامل مع العالم الخارجي، كأنها دولة واحدة.[1]

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية:

أ- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.

ب- وحدة تداول السلع بين الدول الاعضاء.

ج- وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

د- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

3- السوق المشتركة: بالإضافة الى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية، فإنه يتم تحرير حركة عناصر الانتاج ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والاشخاص ورؤوس الأموال.[2]

4- الاتحاد الاقتصادي: إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي، يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدول الاعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا وشمولية، ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة، بينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما، فإن الاتحاد الاقتصادي ينشئ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية، وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي، وعندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الاعضاء في الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا.[3]

[1] - محسن الندوي، مرجع سابق، ص 93.
[2] - محسن الندوي، مرجع سابق، ص 94.
[3] - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثاني، ط1، 2005، ص 43.

5- **الاتحاد النقدي:** قيام التجارة وتحويل رؤوس الاموال بين الدول المتكاملة يتوقف على امكانية تحويل العملات للدول المشتركة فتقوم هذه الاخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، بالإضافة الى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء، وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول، قد يؤدي الى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا ادراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الانتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، ونشأة وحدة نقدية موحدة، واطلاق حرية التحويل الخارجي، لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد، ومن الامثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل نجد الاتحاد النقدي الاوربي، منطقة اليورو.[1]

6- **التكامل الاقتصادي التام:** وهو ارقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الانتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدول السابقة ،وهذا يعني بالضرورة انشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، بحيث يمكن ان تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية.[2]

[1] - رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية –دراسة تجارب مختلفة- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016.2017، ص 14.

[2] - محسن الندوي، مرجع سابق، ص 95.

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي.

أولا: مزايا التكامل الاقتصادي

1- **حرية تنقل عناصر الانتاج:** قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الانتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية دون قيود، مما يسمح بتطوير الانتاج وتخفيض تكاليفه، وتحسين جودة المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة توظيف عناصر الانتاج، ويوضح العوائد وبالتالي يزداد مستوى الاشباع لدى أفراد الدول المتكاملة، ويرفع مستوى رفاهيتهم.[1]

2- **اتساع حجم السوق:** ينتج عن التكامل الاقتصادي اتساع حجم السوق في الدول المتكاملة، واتساع جم السوق يسمح بتحقيق وفرات في الانتاج ويقصد بها ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الانتاج، والرفع من مستوى الكفاءة الانتاجية، فباستيعابه لكميات متزايدة من الانتاج يسمح بإقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير تعمل بكامل طاقتها الانتاجية، مما يؤدي الى تخفيض تكاليف انتاجها، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات، مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل.[2]

3- **تخفيف العبء على ميزان المدفوعات:** تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينهما، وتخفض من وارداتهما من العالم الخارجي، وبذلك تعوض زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة عن الحاجة الى الاستيراد من العالم الخارجي، وبذلك تعوض زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة عن الحاجة الى الاستيراد من العالم الخارجي بعملات أجنبية، وهذا ما يؤدي الى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات.[3]

4- **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:** يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمار وما يتبعه من زيادة

[1] - د. عبد الله خباية، مذكرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، الفصل الرابع، جامعة المسيلة،2022، ص 4.
[2] - مبروك نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار رؤية للنشر الاسكندرية، 2007، ص 32.
[3] - شيطر رائد منذر، مرجع سابق، ص 10.

الطلب على السلع المنتجة، وهذا يؤدي الى زيادة الحافز على الاستثمار، مما يفتح مجالا أوسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل المنطقة التكاملية، بهدف تحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال في إنتاج السلع المطلوبة، وبالتالي تصبح الفرصة مهيأة لدخول مستثمرين أجانب في مجال الاستثمار، والطاقات الإنتاجية وإقامة المشاريع الكبرى داخل التكامل.[1]

5- **زيادة القوة التفاوضية:** من مزايا التكامل الاقتصادي أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي الى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى.[2]

6- **الاستفادة من مهارات اليد العاملة:** يصاحب قيام التكامل الاقتصادي، تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار القدرات والمواهب والعمل على تنميتها والاستفادة من الفنيين وغيرهم كل في مجال تخصصه.[3]

ثانيا: معوقات التكامل الاقتصادي

تتمحور معوقات التكامل الاقتصادي في وجود اختلافات عديدة، ذات طابع سياسي واقتصادي وثقافي، أو مؤسساتي وتنظيمي وتتمثل في:

1- **المعوقات السياسية:** ويقصد بها اختلاف النظم السياسية لدى معظم الأقطار، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، إضافة إلى ضعف العلاقات الدولية البينية وتدني مستوياتها.[4]

2- **المعوقات الاقتصادية:** تتركز في تخلف هياكل اقتصاديات البلدان النامية وتبعيتها الى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، واذا كان هذا التخلف مازال قائما في ملامحه الاساسية في غالبية الدول النامية، يعد الدافع الأساسي للتكامل فيما بينهما، فإنه يشكل

[1] - فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 25.
[2] - مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص 33.
[3] - د. خباية عبد الله، مرجع سابق، ص5
[4] - عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص 216.

العقبة الرئيسية أمامها في الوقت ذاته، فهو لا يفي بالشروط التي تؤمن النجاح في عملية التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود اختلاف في درجة النمو الاقتصادي، واختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة، وقصور البنية التحتية المشتركة يشكل عائقا اقتصاديا، يحول دون اقامة تعاون اقتصادي مشترك.[1]

3- المعوقات الاجتماعية والثقافية: تتمثل في تباين مستويات التطور الاجتماعي والثقافي، بين البلدان المختلفة من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور، ودرجة التحضر المستوى التعليمي للسكان....

4- المعوقات المؤسسية والتنظيمية: ترتبط بالاطار المؤسسي والتنظيمي للتكامل الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية، لإقامة ومتابعة مسيرة التكامل، بكل مجالاتها وتفاصيلها والتشريعات والإجراءات التنفيذية، لتطبيق الاتفاقيات والخطوات التكاملية المتفق عليها.

[1] - علي القرويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، ط1، ج1، منشورات أكاديمية الراسات العليا، الجماهرية العظمى، 2004، ص 298.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الاقليمية

المطلب الأول: تعريف الاقليمية

الاقليمية هي مفهوم وسط، يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول سواء على المستوى القاري، او على مستوى الأقاليم الفرعية، وهي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع الأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية، وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوني، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية، بأنها اختيارية كما تتضمن تنازلات عن جزء من سلطة القيادة العليا تمثل جماعة وتتصرف باسمها.[1]

يمكن تعريف ظاهرة الاقليمية، بأنها تتمثل في اتجاه كثير من دول العالم إلى الانخراط في ترتيبات إقليمية ساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي، من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفصيلية، مع دول الجوار الجغرافي، والتي يمكن بالتبعية أن تشكل إقليما اقتصاديا جديدا.[2]

إن التوجه الذي ظهر مؤخرا في جنوب شرق آسيا، نحو تكثيف العمل المشترك من أجل دعم النمو في دول متقاربة اقتصاديا ومتجاورة جغرافيا، فيما يسمى مناطق النمو، أو مثلثات النمو؛ وهو نوع من الإقليمية الجديدة، فبحكم أن الذراع الأساسية لها هي عابرات القوميات التي تنتشر فروعها في مواقع متباينة، من حيث مستويات النمو، وتستخدم التدفقات الاقتصادية الدولية كأدوات داخلية بالنسبة إليها.[3]

[1] - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، القاهرة، مكتبة مديولي، 2000، ص169.

[2] - سامي عفيفي حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، ط2، 2005، ص 47.

[3] ابراهيم سالم ياسمينة، أ. يحي هاجر، مرجع سابق، ص 24.

المطلب الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية

- كلمة **"التكتل"** تشير الى دمج أجزاء في كل واحد، ورغم حداثة عهدها، فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع، بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر.[1]

- كما يعرف على أنه يعبر على درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة، والتي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح، والوصول الى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[2]

- هو عملية ارادية من قبل دولتين أو أكثر يتم بمقتضاها، إزالة كافة الحواجز، أمام المعاملات التجارية، وانتقال عوامل الانتاج فيما بينها، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، لغرض الوصول الى أهداف معينة.[3]

- تعكس التكتلات الاقتصادية، درجة عالية من الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل في مجالات الاستثمار والتجارة، ويمكن النظر للتكتلات على أنها تعاون بين دول التكتل، وتكامل في الانتاج، وفي ذات الوقت جدار لمواجهة الاقتصادات الأخرى القوية.[4]

المطلب الثالث: أهداف التكتلات الاقتصادية

تسعى التكتلات الاقتصادية، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1- الحصول على مزايا الانتاج الكبير: بتوسيع حجم السوق، وتوجيه الاستثمارات، توجيها اقتصاديا سليما، والعمل على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

[1] - أكرم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 42.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة. الواقع والمستقبل هي الألفية الثالثة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص 30.
[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2 ، ج2، الدار اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 283.
[4] - elsada.net، تم الاطلاع يوم،25 مارس2022.

2- تقسيم العمل التكنيكي والوظيفي: للاستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل.

3- تسهيل التنمية الاقتصادية: من أجل خلق فرص جديدة، تنهض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.[1]

4- رفع مستوى الرفاهية: من خلال تمكين المستهلكين، من الحصول على السلع بأقل الأسعار.

5- تخفيض أثر الصدمات الخارجية: من خلال زيادة مستوى التنويع الإنتاجي في الدول الأعضاء في التكتل.

المبحث الثالث: التجارة الدولية

إن العلاقات المكونة للاقتصاد الدولي، تتكون من الهجرة الدولية والمعاملات الاقتصادية الدولية، وهذه الأخيرة بدورها تتكون من الحركات الدولية لرؤوس الأموال، والتبادل الدولي للسلع والخدمات، أو ما يعرف بالتجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

1- تعرف التجارة الدولية بأنها حركة السلع و الخدمات، بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات لرؤوس الأموال.[2]

2- هي عملية التبادل التجاري، الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.[3]

مصطلح التجارة الدولية يخضع لتباين كبير، حول مضمونه، والصور التي يتألف منها، وعموما يمكن التفرقة بين:[4]

[1] - طيوب سهام، حميدي مريم هاجر، آفاق التكتلات الاقتصادية العديدة، دراسة حالة البريكس 2011،2020، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة المسيلة، 2021،2022، ص 12.
[2] - حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 14.
[3] - موسى مطمر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001، ص 15.
[4] - سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظيم والتنظير، مرجع سابق، ص 36.

أ- المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية، والذي يضم كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ب- المعنى الواسع للتجارة والذي يضم:

1- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).

2- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

3- الهجرة الدولية.

4- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

تعني التجارة الدولية تبادل السلع، فيما بين الدول في العالم، وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة التوسع على النطاق العالمي، في تطبيق مبدأ تقسيم العمل، وتوطن الصناعة، كما يؤدي هذا المبدأ إلى تزايد الكفاءة الصناعية داخل الدولة، إن التجارة الدولية تضيف إلى كفاءة كل دولة، ما تتحقق معه زيادة المنفعة العائدة إليها، من جراء التمتع بسلع العالم الخارجي.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسّرة للتجارة الخارجية.

أولا: النظرية الكلاسيكية (التقليدية) للتجارة الدولية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية، للتجارة الدولية، في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، من أجل الدفاع على حرية التجارة، وتتمثل أهم النظريات الكلاسيكية فيما يلي:

1- نظرية الميزة المطلقة:

يعدّ آدم سميث أول اقتصادي، حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في كتابه "ثروة الأمم"، حيث استخدم آدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الانتاجية

[1] - د. حسين عمر، العلاقات الاقتصادية الدولية- الاقتصاد الدولي والاقتصاد العالمي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998، ص 11.

بين الدول، وقد افترض أن التكلفة الحقيقية، تقاس بمقدار وقت العمل اللازم للإنتاج، وحسب هذا المفهوم، فإن السلع ستبادل بعضها، وفقا لنسب السلعة، أي ما يعرف بمبدأ القيمة، وعدد ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.[1]

الفرضيات التي قامت عليها الميزة المطلقة:

- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الاقل.
- قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في انتاجها.
- اعتبار العمل هو عنصر الانتاج الوحيد المستخدم في العملية الانتاجية.
- حرية انتقال عنصر العمل داخل البلد الواحد. وصعوبة انتقاله بين الدول.
- وجود معدل تبادل واحد بين السلع.[2]

2- نظرية الميزة النسبية لريكاردو:

بين ريكاردو أن شروط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع، ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب، من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن تتوفر الميزة النسبية في بعض السلع التي تنتجها، فقيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

لذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة الخارجية، حتى ولو كانت تكاليف أكبر في جميع السلع التي تنتجها، مقارنة مع شركائها التجاريين.[3]

[1] - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2006، ص 53.
[2] - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، المرجع نفسه، ص 35.
[3] - حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

الفرضيات التي قامت عليها:

- الموارد الطبيعية ثابتة لكل دولة، وجميع الوحدات لكل مورد متماثلة.
- التجارة تتم بين دولتين وتقوم على سلعتين.
- عناصر الانتاج لها القدرة على الانتقال بحرية كاملة داخل الدولة الواحدة، ولكنها غير قادرة على الانتقال بين الدول.
- يقوم النموذج على أساس نظرية القيمة.
- يكون الاقتصاد في حالة التشغيل التام.
- ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا البلدين المتاجرين ويختلف من دولة لأخرى.
- ثبات تكلفة الانتاج اي سيادة النفقات الثابتة.[1]

3- نظرية القيم الدولية لـجون ستيوارت مل:

حسب جون ستيوارت مل، فإن نظرية النفقات النسبية المطلقة، تدلنا على مزايا التبادل الدولي كما تدلنا على صورة هذا التبادل، ففي بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية، على كمية المنتجات المحلية، التي تمت مبادلتها في مقابلها، وهي نظرية القيم الدولية، لأنها تحاول تحديد قيمة السلعة المتبادلة دوليا، وبالتالي تحاول بيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع المكسب المحقق من التجارة.[2]

ثانيا: النظريات الكلاسيكية الحديثة للتجارة الدولية

1- نظرية هكشر.أولين:

ترجح هذه النظرية سبب قيام التجارة الخارجية، الى الاختلاف بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها؛ هذا الاختلاف والتفاوت من شأنه أن يرد اختلاف في أسعار عناصر الانتاج وبالتالي في أسعار المنتجات، نظرا لتفاوت السلع، فيما تحتاجه من شتى العناصر، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستنتجه كل دولة

[1] - خالد محمد السواعي، التجارة الخارجية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010، ص 71.
[2] - محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر، ص 3.

الى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبي، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الانتاج المتوفرة في مختلف الدول.[1]

2- لغز ليونتيف:

أجرى ليونتيف سنة 1951م أول اختبار عملي لنظرية هكشر أولين على الاقتصاد الامريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، وندرة نسبية في عنصر لعمل، وحسب نظرية هكشر أولين؛ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، حيث ينخفض سعر الفائدة على رأس المال وتستورد السلع ذات الكثافة العمالية، حيث استمد ليونتيف بياناته من هيكل صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1947م، لمعرفة ما إذا كانت الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية هكشر-اولين، وقد كانت النتائج التي توصل اليها تتعارض مع منطق نظرية هكشر-أولين فالولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعا كثيفة العمل ، وتستورد سلعا كثيفة رأس المال وفسر ذلك بـ:

- أن انتاجية العامل الأمريكي مرتفعة مقارنة بإنتاجية العمال في دول أخرى.
- إن أذواق المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية تميل الى استهلاك السلع كثيفة رأس المال مما يؤدي الى ارتفاع سعر رأس المال، وهذا يدفع الولايات المتحدة الأمريكية الى تصدير السلع كثيفة العمل واستيراد السلع كثيفة رأس المال.[2]

ثالثا: النظريات الحديثة للتجارة الدولية

1- نظرية الفجوة التكنلوجية:

لقد طور ميشال بوسنر *michael posner* سنة 1961 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنلوجية وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث والتطوير على صعيد الشركات، على المجال الدولـــي وذلك باحتكار شـــــــركة مبدعة لإنتاج سلعة جـــــديدة تستهلك

[1] - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 65.
[2] - ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص ص 104، 105.

من قبل المقيمين ومن قبل مستهلكين موجودين بالخارج، حيث تصدر الى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من انتاج منتج منافس، ومحدد التجارة هنا يعتمد على الفجوة التكنلوجية؛[1] بمعنى أن الاختلافات الدولية في المستويات التكنلوجية تحقق اختلافا في المزايا النسبية المكتسبة.

2- نظرية دورة المنتج:

لقد ذهب فرنون*vernon* في نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أسماه "دورة المنتج" أن المنتج يكون جديدا في البداية، ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى، فيصبح نمطيا بعد ذلك.[2]

3- نظرية الطلب (لندر*linder*):

وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الاذواق وهكذا بدأ لندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات.

1- ان الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة الى انتاج كبير الحجم، من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف انتاج هذه السلع، مما يؤدي الى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

2- أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى، بسبب تساوي القدرة الشرائية.[3]

[1] - رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، ط1، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 35.
[2] - شيطر رائد منذر، مرجع سابق، ص 23.
[3] - رنان مختار، مرجع سابق، ص ص 38، 39.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد، حيث تتمثل أهميتها في:

1- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على انتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الانتاجية.

2- تأمين احتياجات الدول النامية، من المتطلبات الأساسية، للتنمية الاقتصادية من رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

3- تحقيق المكاسب المتوقعة، من الحصول على سلع وخدمات، بتكلفة أقل مما لو تم انتاجها محليا.

4- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الانتاج، وتقسيم العمل الدولي.

5- توسيع امكانيات استهلاك الدولة، بحيث تسمح للدولة، بأن تستهلك من كافة سلع ومنتجات الدول الأخرى.[1]

- تقاس أهمية التجارة الخارجية في الدول، بنسبة التجارة الخارجية بها، إلى الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بالعلاقة التالية:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة = (الصادرات+ الواردات والناتج المحلي الاجمالي)×100

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدول والعكس صحيح.[2]

[1] - كامل بكري، مرجع سابق، ص 8.
[2] - محمود يونس عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص 24.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى التكامل الاقتصادي، من خلال الماهية والدوافع والمقوّمات، وكذا التكتلات الاقتصادية الاقليمية وأهدافها، بالإضافة إلى مفاهيم التجارة الدولية، ونظرياتها وأهميتها، وقد تم التوصل إلى:

- تعدد مفاهيم التكامل الاقتصادي.
- تختلف دوافع التكامل الاقتصادي، ما بين الدول النامية والمتقدمة، وتتمثل في دوافع اقتصادية وأمنية واجتماعية.
- ارتباط نجاح التكامل بمجموعة من المقوّمات، وأبرزها المقومات الاقتصادية.
- الهدف من وراء التكتلات الاقتصادية، الحصول على مزايا اقتصادية، وتحقيق الرفاهية، والتنمية الاقتصادية.
- أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي.
- تعدد النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

الفصل الثاني

تأثير الاتحاد الأوربي على التجارة الدولية

تمهيد:

يعتبر الاتحاد الأوربي من أبرز تجارب التكامل الاقتصادي، حيث ظهرت الحاجة الملحة له، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا، استطاعت المجموعة الاقتصادية الأوربية أن تصل تدريجيا إلى ما يعرف بالاتحاد الاقتصادي الأوربي، وهو أنجع وأكبر تكتل اقتصادي في العالم.

وسنتناول في هذا الفصل الاطار النظري للاتحاد الأوربي، والتجارة البينية للاتحاد الأوربي والتجارة الدولية بين الاتحاد الاوربي والعالم اضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول: الإطار النظري للاتحاد الأوربي

وصول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن، ناتج عن الجهود المبذولة، طيلة نصف قرن من الزمن.

المطلب الأول: ماهية الاتحاد الأوربي

التعريف الإجرائي للاتحاد الأوربي:

1- هو المنظمة الإقليمية الأوربية، التي تتّخذ من بروكسل مقرا لها، ويظم في عضويته 28 دولة أوربية، يعيش فيها 501.260.000 مليون نسمة، حسب الإحصائيات المنشورة في (1 كانون الثاني 2010)، ويمّتد الاتحاد الأوربي على مساحة3.975.000 كلم² ووضع شروط العضوية سنة 1993، عرفت بشروط كوبنهاغن، وتحدّد الشروط السياسية والشروط التشريعية والشروط الاقتصادية، التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال، يعتمد على اقتصاد السوق، وقادرة على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.[1]

2- الاتحاد الأوربي هو جمعية دولية، للدول الأوربية، يضم 28 دولة وآخرهم كانت كرواتيا، التي انضمت في 1 يوليو 2013، تأسس بناءً على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992، إلا أن العديد من أفكاره، كانت موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي.[2]

[1]- معن عبد العزيز الريّس، الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 6.

[2] - ابليلة فوزية، يوسفاوي سعاد، أزمة الديون السياسية وأثرها على الوحدة النقدية. في إطار التكامل الاقتصادي الأوربي. اليونان نموذجا، ص36.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الأوربي

تعتبر تجربة الدول الأوربية، من أبرز تجارب التكامل الاقتصادي، وقد مرّت بالمراحل التالية:

1- إعلان مارشال:

أعلن مارشال (وزير خارجية الو.م.أ) في عام 1947م، عن ضرورة قيام دول أوربا، بالتعاون الاقتصادي، فيما بينها، لإعادة بناء اقتصادها، بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال، لإعادة بناء أوربا، وقد أصفر ذلك عن تكوين المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي.[1]

2- الجماعة الأوربية للفحم والصلب:

من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في باريس 1951، وضمّت في عضويتها ستُّ دول (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ)، وتهدف إلى تحقيق سوق مشتركة في هاتين السلعتين، والهدف هو تحرير حركة رؤوس الأموال، والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار في هذا المجال.

3- الجماعة الاقتصادية الأوربية:

تقرر انشاؤها بموجب معاهدة روما في مارس 1957، حيث قررت الدول الأوربية، توسيع إطار التكامل والتعاون فيما بينها، من خلال تحقيق اتّحاد جمركي بين الدول الموقعة، يقضي بفرض رسوم جمركية موحدّة، واتباع سياسة زراعية موّحدة.[2]

[1] - Fabrice Larat, Histoire politique de L'interation eurobéenne (1945-2003), paris, La documentation Française, 2003, p24.

[2] - د. منى زنودة، التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، 2018، ص ص 235،236.

4- السوق الأوربية المشتركة:

في عام 1967، تم دمج (EEC+EAEC+ECSC) لتشكيل السوق الأوربية المشتركة، وترمي إلى تطوير نظام المنافسة، وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء، وبدأت المجموعة بناء تكاملها الاقتصادي بـ 6 دول وفق سياسات مشتركة، وفي عام 1973، بدأت مفاوضات لتوسيع هذه المجموعة لتصبح 12 دولة.[1]

5- معاهدة ماستريخت 1992:

لم تتوقف الجهود الأوربية عند إقامة السوق الموحدة، وإنما اتّخذت منعطفا حاسما، في أوائل التسعينات للمضي قدما نحو الوحدة، ففي فيفري 1992، وقّع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية بالمدينة الهولندية ماستريخت على معاهدة جديدة سميت ماستريخت، حيث ادخلت تعديلات على معاهدة روما، ونصت على:[2]

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات، وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدّة مراحل، تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل 1جانفي 1999، يتحكم في إصدار العملة الموّحدة.
- سياسة خارجية مشتركة، والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك، في إطار اتحاد أوربا الغربية.

وقد حدّدت ماستريخت ثلاث مراحل للوحدة الأوربية وتمثلت في:[3]

المرحلة الأولى: 1 جويلية – 31 ديسمبر 1993: تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال، بين الدول الأعضاء، وزيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

[1] -.د. كفية قسميوري، ط.د. علوي شمس نريمان، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوربي ومعوقاته بالاتحاد الافريقي، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 3،2019، ص 7.
[2] - عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص ص 61-62.
[3] - رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 45.

المرحلة الثانية: 1 جويلية 1994 – 31 ديسمبر 1998: ويتم فيها استكمال الاجراءات المتعلقة، بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء.

المرحلة الثالثة: 1 جانفي 1999 إلى 2002: تهدف إلى انشاء البنك المركزي الأوربي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية، وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

المطلب الثالث: أهداف الاتحاد الأوربي

يرمي الاتحاد الأوربي إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في:[1]

1- خلق سوق تجارية موحدة، ذات قدرة انتاجية أكثر كفاءة، وذات طاقة استيعابية ضخمة، بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية، والقيود الكميّة، والتمييز بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.
2- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق، وتفاعل قوى العرض والطلب، واحترام مبدأ المنافسة، وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية.
3- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوربي، من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي، مما يسهل الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد.
4- تحقيق الوحدة النقدية الأوربية، من وحدة حسابية إلى وحدة نقدية حقيقية، من خلال تنسيق أكبر للسياسات النقدية في الدول الأعضاء.
5- العمل بشكل أكثر فاعلية على خفض معدلات التضخم، نسب البطالة ومعدلات الفائدة، وبالمقابل محاولة زيادة معدلات النمو لإحداث الاستقرار الاقتصادي، والرواج المطلوب في الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي.

[1] - آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2007/2006، ص 48.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتجارة الاتحاد الأوربي البينية والدولية

تكتسي التجارة البينية والتجارة الدولية، أهمية بالغة للاتحاد الأوربي باعتباره أكبر قوة تجارية في العالم.

المطلب الأول: تجارة السلع داخل الاتحاد الأوربي من قبل الدول الأعضاء

هناك تباين في قيمة صادرات السلع، من قبل الدول الأعضاء إلى الشركاء داخل الاتحاد الأوربي (الشكل 1- أ)، في عام 2021 تراوحت قيمة تجارة الصادرات في السلع داخل الاتحاد الأوربي من 751 مليار يورو لألمانيا إلى 0.9 مليار يورو لقبرص، كانت هناك 9 دول أعضاء تجاوزت صادراتها من البضائع إلى الشركاء في الاتحاد الأوربي 100 مليار يورو في عام 2020، وهو ما يمثل 81% من اجمالي قيمة صادرات السلع داخل الاتحاد الأوربي.

الشكل (1- أ) الشكل (2- أ) : صادرات البضائع إلى الدول الأعضاء الأخرى 2021 (مليار يورو)

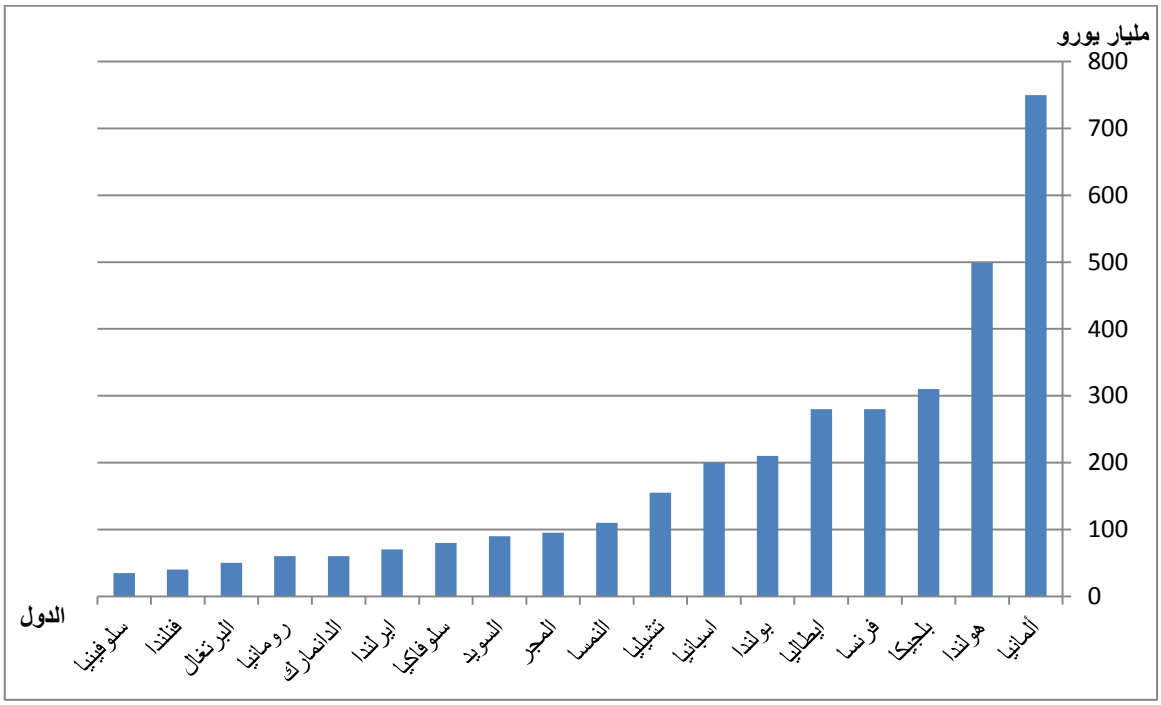

المصدر: EU-trade-in-goods-by-member-state

https://ec.europs-eu

تم الاطلاع : 14 أفريل 2022 على الساعة 14:30.

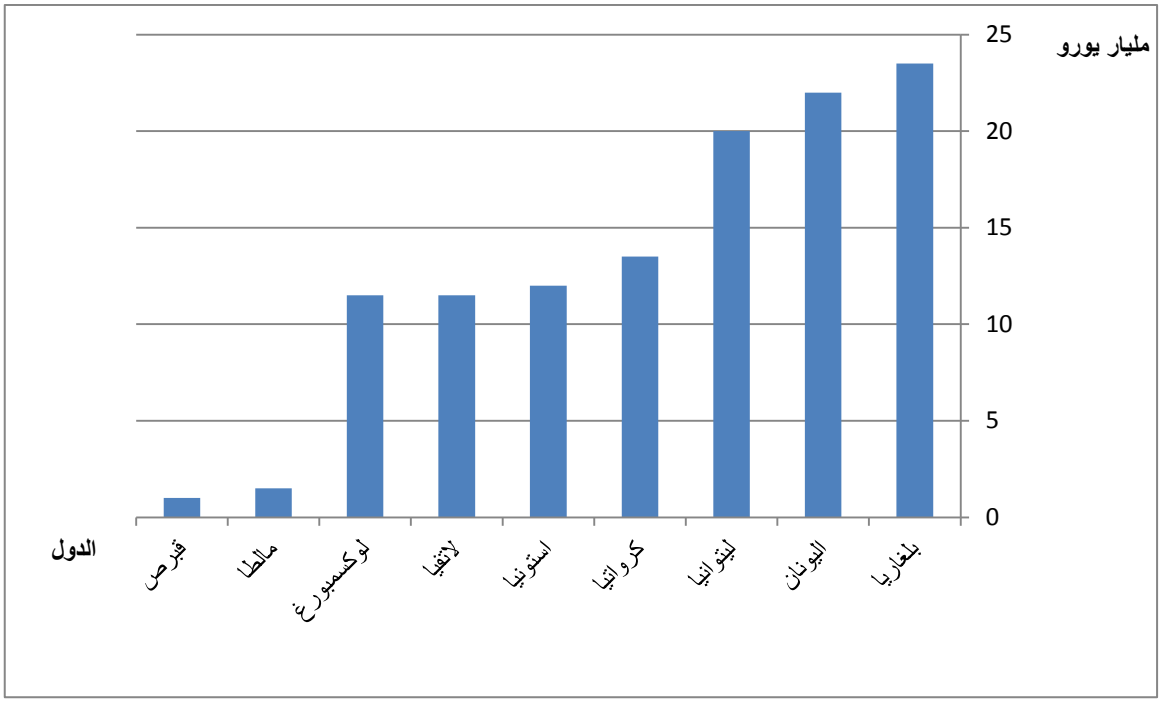

المصدر: *EU-trade-in-goods-by-member-state*

https://ec.europs-eu

تم الاطلاع : 14 أفريل 2022 على الساعة 14:30.

في أربع بلدان زادت قيمة البضائع إلى الشركاء في الاتحاد الأوربي بأكثر من 10% سنويا، في المتوسط بين عامي 2002 و2021، وكانت هذه لاتفيا (10.9%) وليتوانيا (10.3%) وبولندا وبلغاريا كلاهما (10.2%)، ثم تقسم الدول الأعضاء الـ23 المتبقية بالتساوي في 10 منها كان متوسط النمو السنوي بين 5% و10%، وفي 13 دولة أقل من 5%، تميل الدول الأعضاء في أوربا الشرقية إلى تحقيق معدلات نمو أعلى (الجدول 1).

الجدول (1): صادرات السلع إلى الدول الأعضاء الأخرى،2002، 2021 (مليار يورو ونسبة مئوية)

الدولة	2002	2021	متوسط معدل النمو السنوي
بلجيكا	152	308	3,8%
بلغاريا	4	23	10,2%
التشيك	33	155	8,4%
الدنمارك	37	56	2,2%
ألمانيا	363	751	3,9%
استونيا	3	12	8,0%
ارلندا	39	61	2,4%
اليونان	7	22	6,1%
اسبانيا	87	205	4,6%
فرنسا	196	272	1,7%
كرواتيا	3	13	7,4%
ايطاليا	148	271	3,2%
قبرص	0	1	8,2%
لاتفيا	2	11	10,9%
ليتوانيا	3	20	10,3%
لكسمبورغ	9	11	1,4%
المجر	30	94	6,3%
مالطا	1	1	2,7%
هولندا	182	494	5,4%
النمسا	60	119	3,7%
بولندا	34	215	10,2%
البرتغال	20	46	4,6%
رومانيا	10	54	9,2%
سلوفينيا	8	33	7,5%
سلوفاكيا	14	71	9,1%
فنلندا	25	39	2,4%
السويد	44	87	3,6%

المصدر:EU-trade-in-goods-by-member-state

https://ec.europs-eu

تم الاطلاع : 14 أفريل 2022 على الساعة 16:00.

في 20 دولة عضو، يمثل الشركاء الثلاثة الأوائل أكثر من 50% من الصادرات داخل الاتحاد الأوربي (الشكل -2) بالنسبة لست دول أعضاء أخرى، حيث يملك، أكبر ثلاثة شركاء ما بين 40% و50% من الصادرات داخل الاتحاد الأوربي، فقط في ألمانيا (38%) تقل هذه الحصة عن 40%، ظهرت ألمانيا في أغلب الأحيان 25 مرة كشريك أعلى ثلاثة فرنسا و إيطاليا 10 مرّات.

(الشكل -2) شركاء الاتحاد الأوربي الرئيسيون لصادرات السلع من قبل الدول الأعضاء 2021 (الحصة من إجمالي صادرات السلع داخل الاتحاد الأوربي)

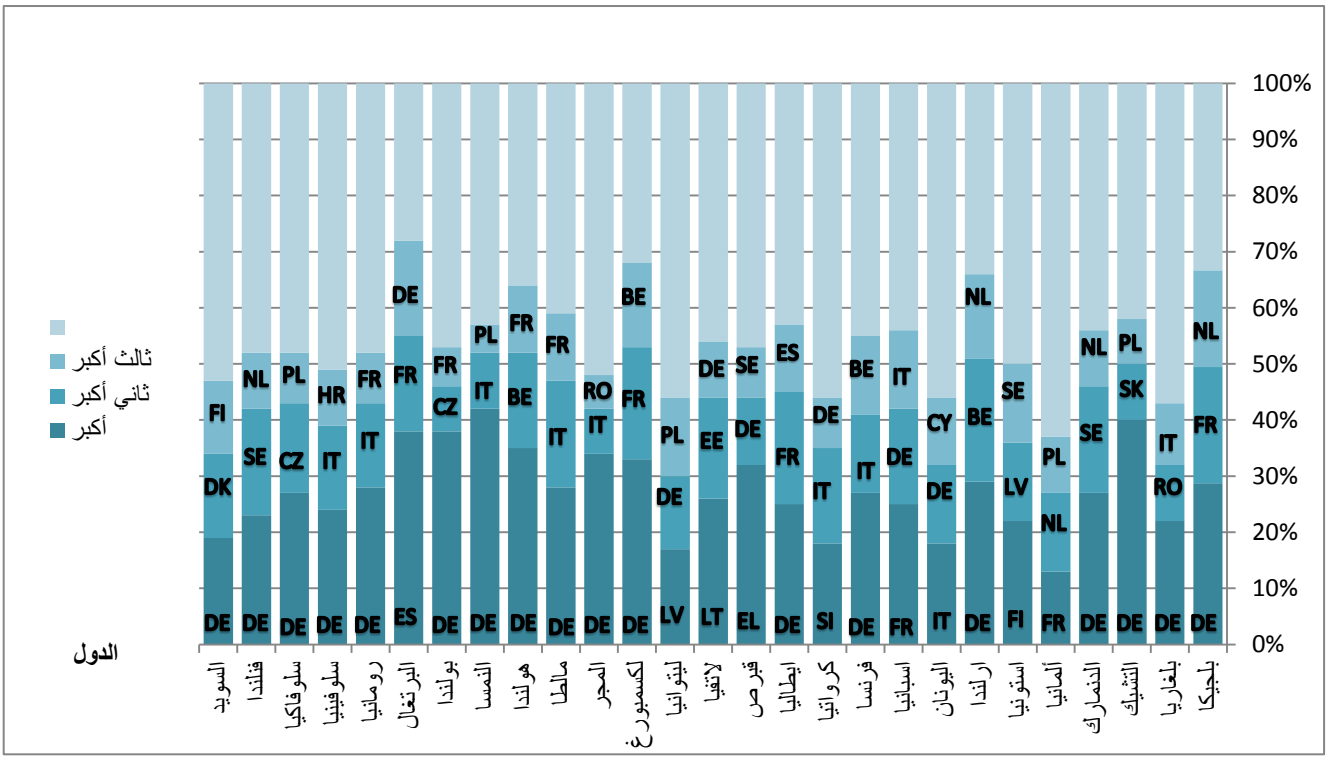

المصدر: نفس المصدر السابق

تاريخ الاطلاع: 14 أفريل 2022 على الساعة 16:15.

المطلب الثاني: التجارة بين الاتحاد الأوربي والعالم

الجدول (2): صادرات وواردت الاتحاد الأوربي ما بين 2011 و 2021

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	1747	1880	1897	1941	2043	2049	2193	2283	2348	2134	2435
الواردات	1768	1798	1745	1754	1800	1777	1953	2093	2127	9001	2306
الرصيد	21-	82	153	186	243	272	241	190	221	234	128

المصدر: **extra-Euro area trade in goods-statistics Explained-European ecommission**

https://ec.europs-eu

تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2022 على الساعة 13:15.

ما بين عامي 2011 و2021، كانت هناك زيادة في واردات السلع خارج منطقة اليورو وصادرات السلع من 1768 مليار يورو إلى 2306 مليار يورو، و1747 مليار يورو إلى 2435 مليار يورو، وعلى التوالي أدى هذا التطور إلى تغيير عجز التجارة في السلع البالغ 21 مليار يورو عام 2011 إلى فائض قدره 128 مليار يورو في عام 2021، ونلاحظ انخفاض في قيمة الصادرات سنة 2020 بسبب Covid 19.

(الشكل3): صادرات وواردت الاتحاد الأوربي ما بين 2011 و 2021

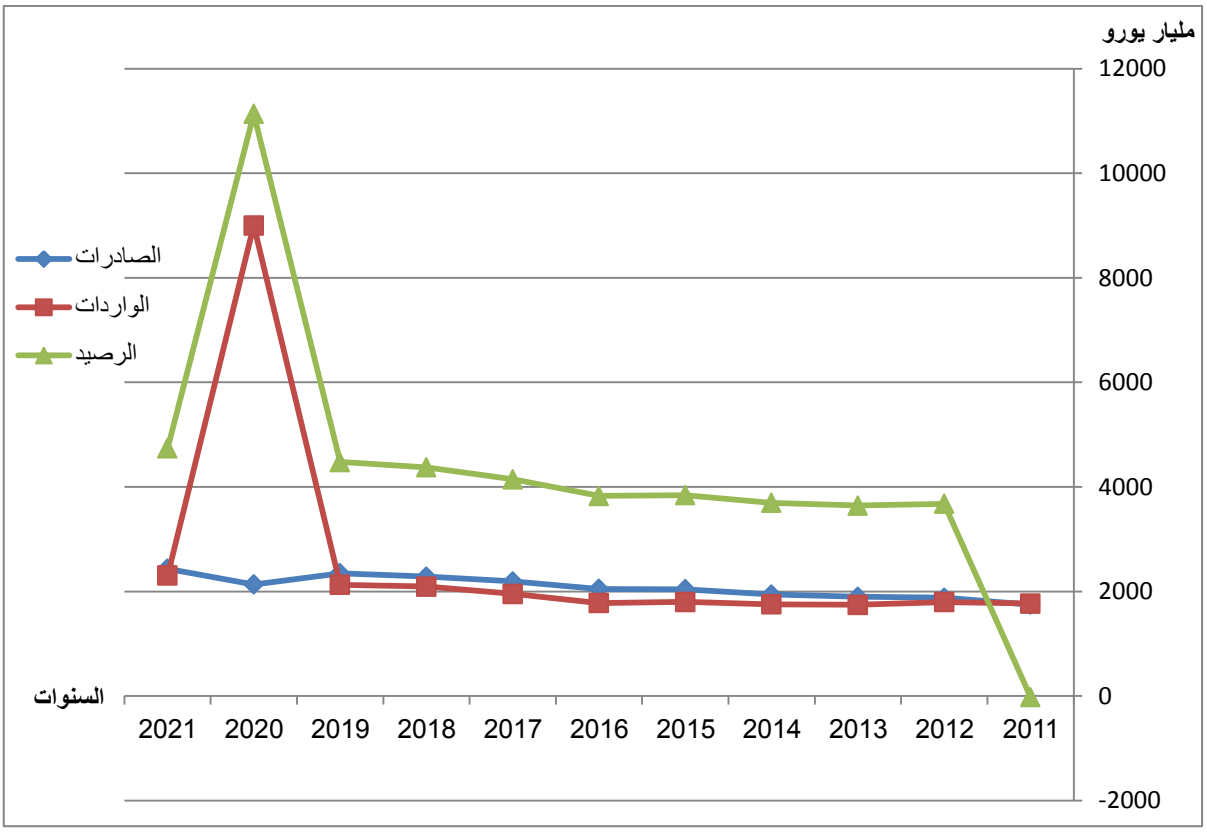

المصدر: من إعداد الطالبة

- **شركاء الاتحاد الأوربي الرئيسيون:**

في عام 2021، كانت الو.م.أ الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوربي في الصادرات (أنظر الشكل-4)، بين عامي 2011 و2021 نمت حصة الصين في الصادرات من خارج الاتحاد الأوربي بمقدار2.5 % (pp) من 13.7% إلى 18.3% بزيادة قدرها 4.6 %، شهدت روسيا و المملكة المتحدة انخفاضا في حصصها بمقدار 2.3 % و2.5%.

(الشكل-4): حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين من صادرات الاتحاد الأوربي 2011-2021.

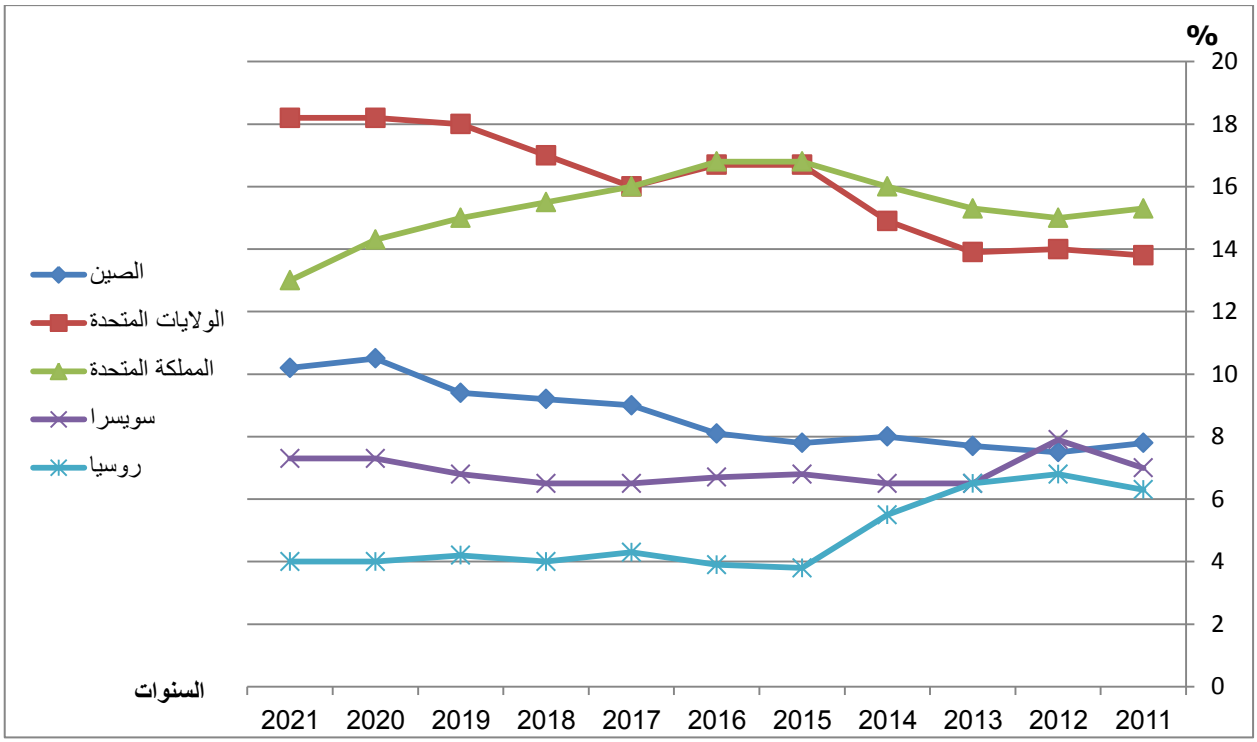

المصدر: ***Main goods in extra-Eu exports-statistics Explained-Europ ecommission***

https://ec.europs-eu

تاريخ الاطلاع: 1:30 22/04/2022

كانت الصين الشريك الرئيسي للاستيراد للاتحاد الأوربي عام 2021 (أنظر الشكل-5) زادت حصتها من 15.4% من اجمالي واردات الاتحاد خارج الاتحاد الأوربي في 2011 إلى 22.4%، وفي 2021 بزيادة قدرها 7%.

(الشكل-5): حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين من واردات الاتحاد الأوربي 2011-2021.

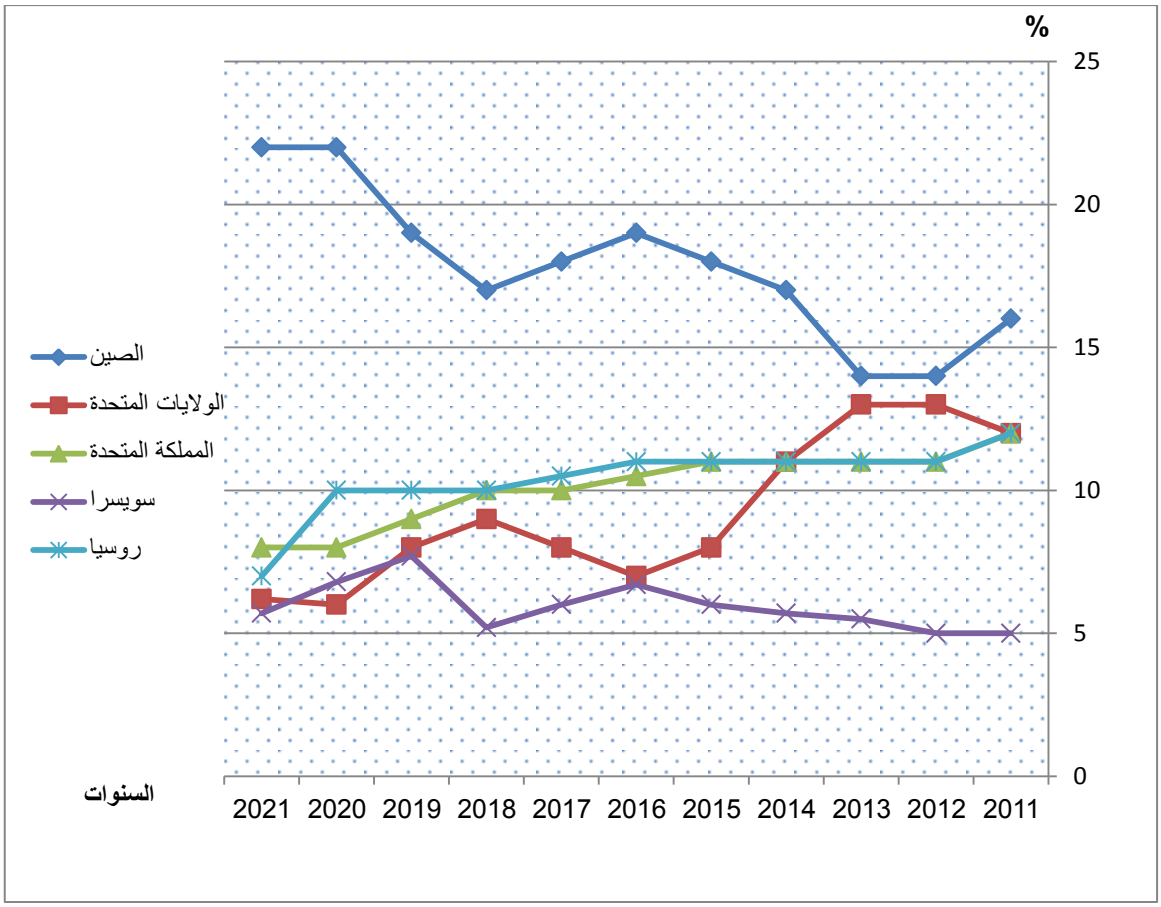

المصدر: نفس المصدر ec.europa.eu

تاريخ الاطلاع: 13:51 22/04/2022

نما الفائض التجاري للاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة من 67 مليار يورو في عام 2021 إلى مستوى قياسي بلغ 167 مليار يورو في عام 2021 (انظر الشكل-6)، كان لدى الاتحاد الأوربي أيضا فوائد تجارية مع المملكة المتحدة 137 مليار يورو وسويسرا 33 مليار يورو، ومع روسيا كان لدى الاتحاد الأوربي، عجز تجاري قدر بـ 69 مليار يورو يرجع أساسا إلى واردات منتجات الطاقة، كما بلغ العجز التجاري مع الصين 249 مليار يورو في عام 2021، ويرجع ذلك في الغالب إلى واردات السلع المصنعة.

(الشكل-6): الميزان التجاري للشركاء التجاريين الرئيسيين مع الاتحاد الأوربي 2011-2021.

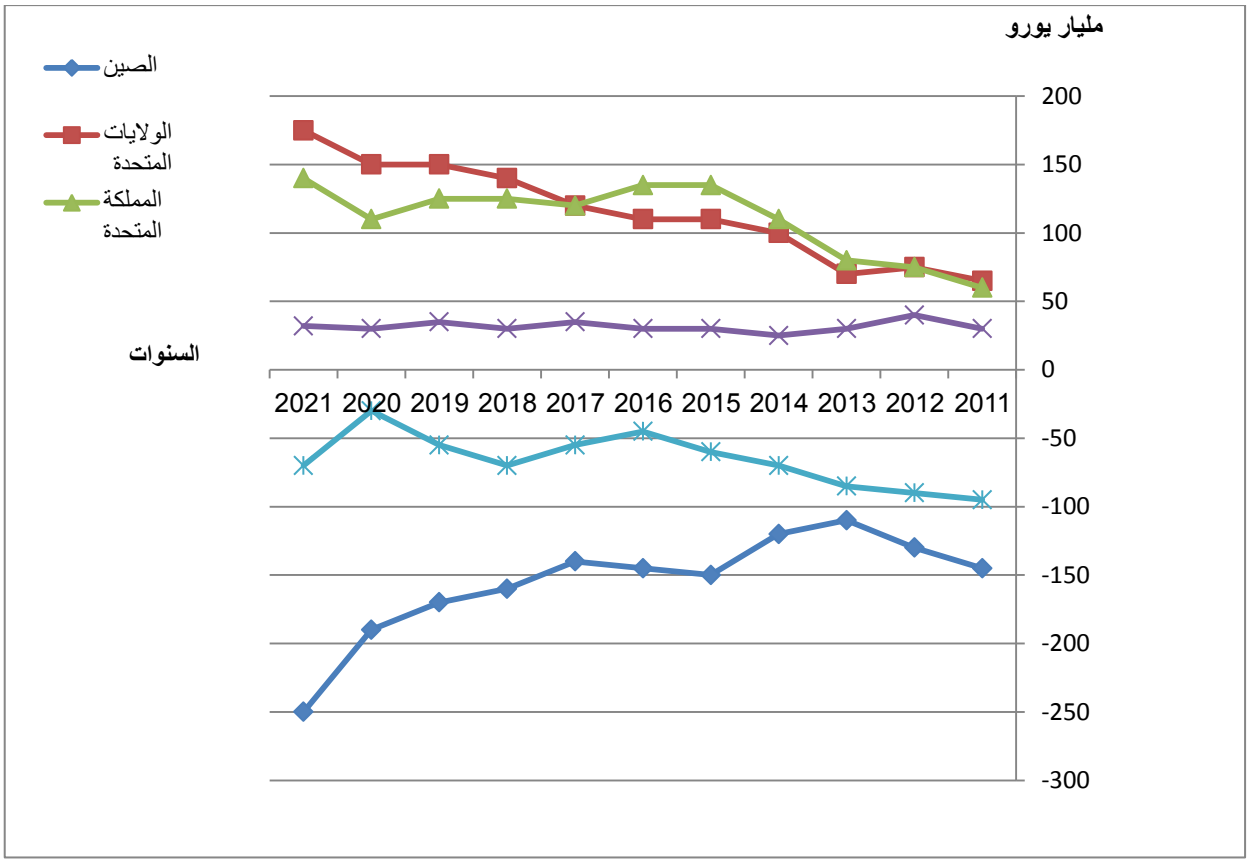

المصدر: ***Main goods in extra-Eu exports-statistics Explained-Europ ecommission***

https://ec.europs-eu

تاريخ الاطلاع: 14:05 22/04/2022

المبحث الثالث:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاتحاد الأوربي والعالم (2021/2011)

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة، في دفع عجلة التنمية، وفيما يلي سنتطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاتحاد الأوربي والعالم.

أولا: الاستثمار الأجنبي الوافد

الجدول (3): الاستثمار الأجنبي الوافد للاتحاد الأوربي خلال الفترة (2020/2011)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة %	5.6	4	4	2.8	5.7	5.3	3.7	0.2-	1.1	1.9

المصدر: *https://data.albankaldawli.org*

تاريخ الاطلاع: 08:00 06/05/2022

من خلال الجدول نلاحظ أن صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تذبذب، بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغت سنة 2011 حوالي 5.6% لتستقر سنتي 2012 و2013 عند نسبة 4%، ثم تنخفض سنة 2014 إلى 2.8 % . لتعاود الارتفاع سنة 2015 لتصل إلى أقصى قيمة لها وهي 5.7%، وتشهد سنة 2016 انخفاض طفيف حيث تبلغ 5.3%، وفي سنة 2017 تنخفض إلى3.7%، لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2018 فتسجل نسبة -0.2% لترتفع مرة أخرى سنة 2019 و2020 إلى 1.1% و1.9% على التوالي. وهذا ما يوضحه (الشكل رقم-7).

(الشكل-7) :الاستثمار الأجنبي الوافد للاتحاد الأوربي

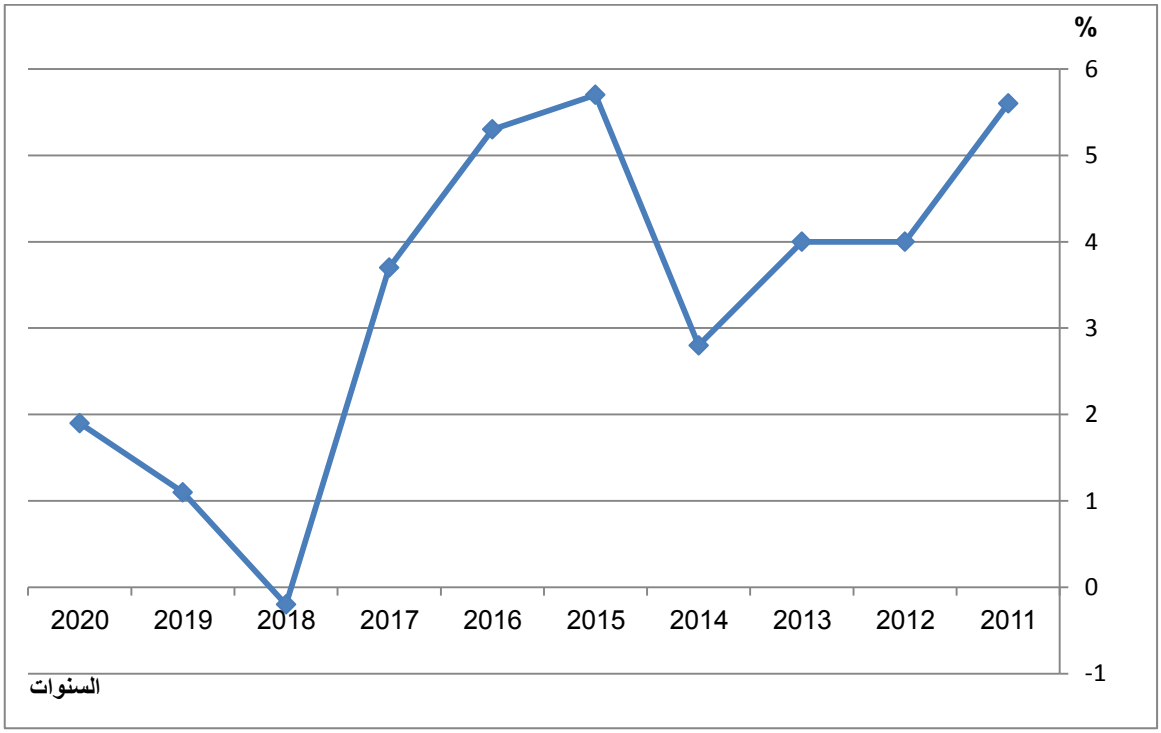

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (الجدول- 3).

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الخارجة (2022/2011)

الجدول (4): الاستثمار الأجنبي الخارج للاتحاد الأوربي (2020/2011)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الخارجية %	5.9	4	4.7	3.6	6.8	5.8	4.4	0.8	1.2	1.6

المصدر: *https://data.albankaldawli.org*

تاريخ الاطلاع: 06/05/2022 10:00

من خلال الجدول نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية شهدت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض بين عامي (2020/2011)، حيث بلغت سنة 2011 نسبة 5.9% لتنخفض سنة 2012 إلى 4%، وفي سنة 2013 ترتفع لتصل إلى 4.7%، ثم تنخفض مرة أخرى سنة 2014 لتسجل 3.6%، ثم ترتفع سنة 2015 لتبلغ أقصى قيمة لها وهي 6.8%، لتنخفض سنة 2016 إلى 5.8% وسنة 2017 إلى 4.4% لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2018 حيث سجـــــلت 0.8%، ثم ترتفـــــع سنتي 2019 و 2020 إلى 1.2% و1.6% على التوالي. وهذا ما يوضحه (الشكل 8).

(الشكل-8): الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الخارجة

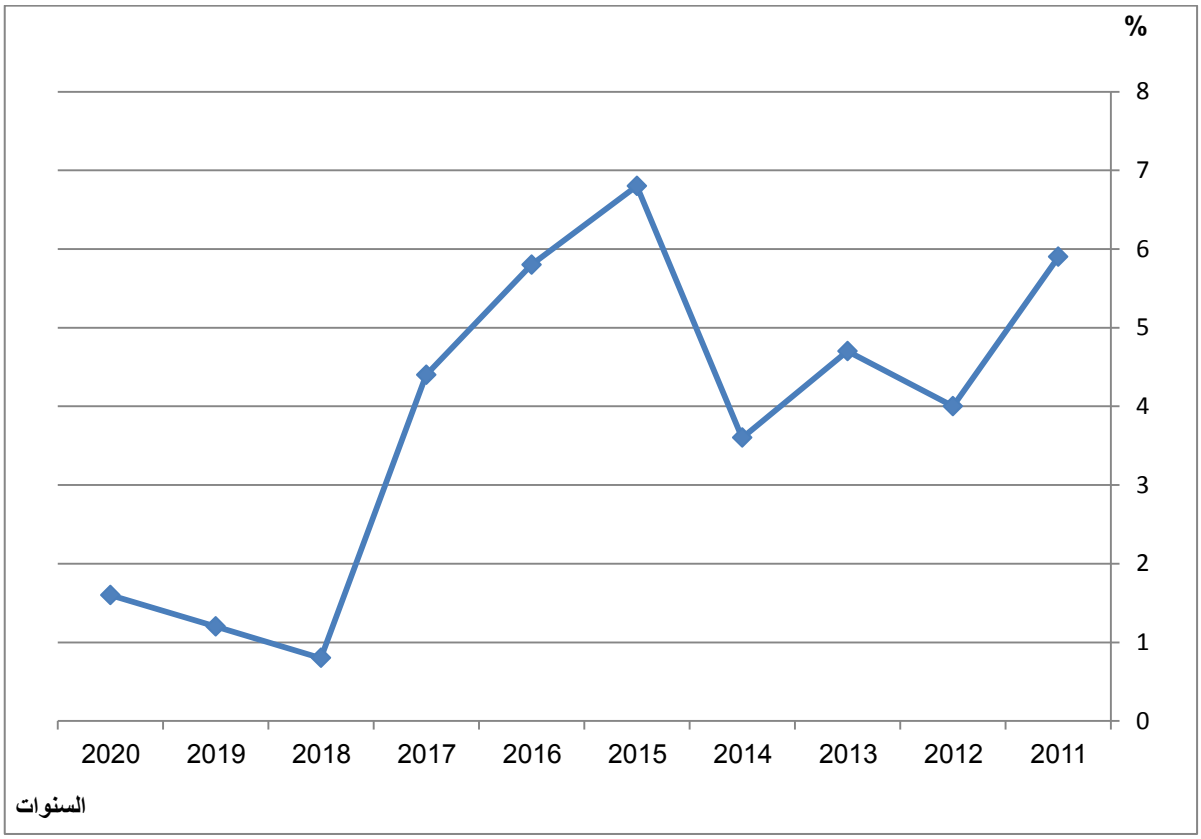

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (الجدول-4).

خلاصة الفصل:

يعد الاتحاد الاوربي تجربة تكاملية رائدة، على مستوى العديد من الأصعدة، خاصة على المستوى الاقتصادي، فهو شريك مهم في الجوانب الاقتصادية والتجارية، وقد تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى:

- اعتبار معاهدة ماستريخت اللبنة الأساسية لقيام الاتحاد الأوربي.
- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تتاجر في السلع فيما بينها أكثر من الدول الأخرى خارج الاتحاد الأوربي.
- تراجع التجارة الدولية بسبب وباء كورونا.
- بروز الاتحاد الأوربي كشريك مهم في التجارة الدولية.
- تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى الاتحاد الأوربي.

خاتمـــــــة:

تناول هذا البحث، مسألة هامة على صعيد الاقتصاد العالمي المعاصر، والتجارة الدولية بصفة خاصة، فقد درس أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الدولية، ففي الفصل الأول تم التطرق إلى ماهية التكامل الاقتصادي ودوافعه ومقوماته، وكذا مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأهدافها، بالإضافة إلى مفاهيم التجارة الدولية ونظرياتها وأهميتها، بينما تطرقنا في الفصل الثاني إلى تأثير الاتحاد الأوربي على التجارة الدولية، بإعطاء لمحة عن نشأة وتطور الاتحاد الأوربي، ثم دراسة تطبيقية لتجارة الاتحاد الأوربي البينية والدولية، إضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي بين دول الاتحاد الأوربي والعالم.

وهذه أهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها:

- تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية مجالاً اقتصاديا خصبا، تسمح للدول الأعضاء بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، نتيجة تحرير حركة المبادلات التجارية البينية والدولية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعتبر الاتحاد الأوربي من أنجح التكتلات الاقتصادية على الإطلاق، وذلك لاعتماده على تقسيم العمل والتخصص، مما أدى إلى زيادة حجم التجارة البينية والدولية، وهذا إجابة على الفرضية الأولى.
- يعتبر التوجه التجاري للاتحاد الأوربي، توجها دوليا وإقليميا، وهذا إجابة على الفرضية الثانية.
- أثر وباء كورونا على حركة التجارة الدولية وساهم في تراجعها، وهذا إجابة على الفرضية الثالثة.
- إن التكتلات الاقتصادية التي أنشأتها الدول المتقدمة هي التي أثرت على حركة التجارة الدولية، عكس التكتلات التي أنشأتها الدول النامية.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال هذه النتائج، يتضح أن الدول المتقدمة بالرغم من قوتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي، والتجارة الدولية، إلا أنها ترى أن الحفاظ على هذه المكانة لا يكون إلا بالتكامل فيما بينها، بينما الدول النامية، والتي تعتبر الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي، تبقى بعيدة عن تحقيق تكامل اقتصادي يرتقي بمكانتها في الاقتصاد العالمي، لذلك يتوجب ما يلي:

- تقليص الفجوات بين الآداءات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي، لأنه يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة.
- توحيد الجهود وتعزيز التعاون الإقليمي، مع التكتلات الناجحة في العالم، من أجل الاستفادة من الخبرات والتقدم التكنولوجي.
- على الدول النامية وضع الخلافات جانبا، وإقامة تكتلات مبنية على أسس اقتصادية سليمة، من أجل الحفاظ على مصالحها، وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية.

الملخص:

تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية، نتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية الحاصلة، وانتشار عولمة الاسواق وتحرير التجارة، ويمكن اعتباره عملية تدريجية مستمرة وطويلة الأجل، تحمل في طياتها آثار تغييرية وهيكلية عميقة.

وتمثل التجربة الأوربية، النموذج الأمثل للتجمعات الإقليمية والعالمية في هذا القرن، إذ تمكنت دول أوربا المتكتلة من الذهاب بعيدا، في مشروع التكامل رغم كل التحديات، ليأخذ الاتحاد الأوربي موقعا متميزا في النطاق الدولي، مما مكنه من الظهور على شكل قطب جديد في التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التجارة الدولية، الاتحاد الأوربي.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Sciences Commerciales

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب(ة)*: بوصلاح جويدة المولود(ة) بتاريخ: 1981/09/14 ب: برهوم

الحامل لـ بطاقة التعريف الوطنية (أو رخص) رقم: 204821608 الصادرة بتاريخ: 2019/07/17 عن: بلدية برهوم

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية وتجارة الدولية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2022/2021

و المعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" : أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الدولية

دراسة حالة الاتحاد الأوربي 2011-2021

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة و النزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 31/05/2022

التوقيع والبصمة

*بحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

**يتم وضع التصريح به ضمن ملاحق المذكرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

- **أ الكتب باللغة العربية**

1- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، القاهرة، مكتبة مديولي، 2000.

2- ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.

3- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2002.

4- د. حسين عمر، العلاقات الاقتصادية الدولية- الاقتصاد الدولي والاقتصاد العالمي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998.

5- خالد محمد السواعي، التجارة الخارجية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ط1، 2010.

6- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، ط1، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

7- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

8- مبروك نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار رؤية للنشر الاسكندرية، 2007.

9- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2006.

10- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر.

11- محمود يونس عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009.

12- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، كلية الحقوق، طنجة، المغرب، الطبعة الأولى.

13- موسى مطمر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.

14- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة. الواقع والمستقبل هي الألفية الثالثة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002.

15- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

16- علي القروبني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، ط1، ج1، منشورات أكاديمية الراسات العليا، الجماهرية العظمى، 2004.

17- عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

18- فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

19- د. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثاني، ط1، 2005.

20- د. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2 ، ج2، الدار اللبنانية، القاهرة، 1994.

21- د. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005.

22- د. سامي عفيفي حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، ط2، 2005.

ب - المجلات:

1- ابراهيم سالم ياسمينة، أ. يحي هاجر، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق، دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية.

2- د. كفية قسميوري، د. علوي شمس نريمان، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوربي ومعوقاته بالاتحاد الافريقي، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 3،2019.

3- د. منى زنودة، التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، 2018.

4- موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 262، 2000.

ج - الملتقيات:

5- الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني ، التكامل العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، 17- 19 أفريل 2007.

د – المذكرات:

1- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2007/2006.

2- ابليلة فوزية، يوسفاوي سعاد، أزمة الديون السياسية وأثرها على الوحدة النقدية. في إطار التكامل الاقتصادي الأوربي. اليونان نموذجا.

3- رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية –دراسة تجارب مختلفة- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016.2017.

4- طيوب سهام، حميدي مريم هاجر، آفاق التكتلات الاقتصادية العديدة، دراسة حالة البريكس 2020،2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة المسيلة، 2022،2021.

5- د. عبد الله خباية، مذكرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، الفصل الرابع، جامعة المسيلة،2022.

6- معن عبد العزيز الريّس، الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

7- شيطر رائد منذر، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراية حالة البريكس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي- تخصص مالية وتجارة دولية- جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018/2017.

هـ - الكتب باللغة الفرنسية

1- *Bela Balassa,the theory of economic integration (condou;george allen and un win LTD. 1969).*

2- *Fabrice Larat, Histoire politique de L'interation eurobéenne (1945-2003), paris, La documentation Française, 2003.*

و- المواقع الإلكترونية:

1- https://elsada.net

2- https://ec.europs-eu

3- *https://data.albankaldawli.org*

ملخـــص

تعد ظاهرة التكتـــلات الاقتصادية الإقليمية، نتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية الحاصلة، وانتشار عولمة الأسواق وتحرير التجارة، ويمكن اعتباره عملية تدريجية مستمرة وطويلة الأجل، تحمل في طياتها آثار تغييرية وهيكلية عميقة.

وتمثل التجربة الأوربية، النموذج الأمثل للتجمعات الإقليمية والعالمية في هذا القرن، إذ تمكنت دول أوربا المتكتلة من الذهاب بعيدا، في مشروع التكامل رغم كل التحديات، ليأخذ الاتحاد الأوربي موقعا متميزا في النطاق الدولي، مما مكنه من الظهور على شكل قطب جديد في التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الاتحاد الأوربي.

summary

The phenomenon of regional economic blocs is an inevitable result of the economic developments taking place, the spread of market globalization and trade liberalization.

The European experience represents the ideal model for regional and global gatherings in this century, as the countries of the bloc were able to go far in the integration project despite all the challenges, so that the European Union took a distinguished position in the international sphere, enabling it to appear in the form of a new pole in international trade.

Keywords: *regional economic blocs, European Union.*